

أثر الخصائص الاقتصادية على توجهات تركيا الخارجية

الأستاذ الدكتور

هاشم كاظم صبيخي

جامعة ميسان/ كلية التربية

الباحثة

عفاف رحيمة شميل

جامعة ميسان/ كلية التربية

المستخلص :

يعد العامل الاقتصادي من اهم العوامل التي يتوقف عليها بناء وقيام وديمومة وجود الدول او فنائها بسبب ارتباطها بشكل فعال ومؤثر بقوة الدولة ولهذا يظهر اثر العامل فيه وبشكل واضح كسلاح في الازمات السياسية والدليل على ذلك اتباع الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة العامل الاقتصادي لاسقاط النظام العراقي قبل عام ٢٠٠٣، فيما يتعلق بتركيا فالتأريخ حافل بالعديد من الاحداث المرتبطة بالجانب الاقتصادي سواء على مستوى الحكوماتها المتعاقبة التي انهار بعضها بسبب مامرت به تركيا من ازمات اقتصادية او فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية التي دفعت بتركيا لانتهاج سياسة من شأنها تعزيز وضع تركيا الداخلي ثم الخارجي وبما يتناسب مع النهضة التي شهدتها منذ تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا من عام ٢٠٠٠، وفي هذا الدراسة سوف يتم التطرق لأثر الجانب الاقتصادي على علاقات تركيا الخارجية وتوجهاتها حيث قسمت الدراسة الى مبحث تناول الاول فيه الناتج المحلي والمبحث الثاني تناول القطاعات الاقتصادية الاساسية المساهمة بالناتج المحلي ثم خلصت الدراسة الى العامل المؤثره على سياسة تركيا الخارجية وكان له الدور الأكبر في ما وصلت له من تطور ثم انتهت الدراسة باهم المقترحات.

Abstract:

The economic factor is one of the most important factors that depend on building, maintaining and perpetuating the existence of states or their destruction because of their effective and influential state power. Therefore, the impact of this factor is clearly shown as a weapon in political crises. 2003 With regard to Turkey, the history is full of many events related to the economic aspect, both at the level of successive governments, some of which collapsed due to Turkey's economic crisis or with regard to its foreign relations, which pushed Turkey to pursue a policy of This study will discuss the impact of the economic aspect on Turkey's external relations and trends, where the study was divided into a subject which dealt with the first product and the second one. The study dealt with the main economic sectors contributing to the GDP. The study concluded the factor affecting Turkey's foreign policy.

أولاً - مشكلة البحث:

١- واجهة القطاع الاقتصادي مشاكل جمة في الفترة السابقة قبل فترة حكم حزب التنمية والعدالة منها مشكلات خارجية وداخلية.

٢- تدهور الليرة التركية وعجز الميزان التجاري.

ثانياً- فرضية البحث:

١- هناك عوامل داخلية وخارجية أثرت في سياسة اقتصاد تركيا الخارجية وجعلتها تتقدم تارة وتراجع تارة أخرى.

٢- ان سبب تراجع الليرة التركية هي تزايد معدل خروج المستثمرين من البلاد وسط مخاوف من عدم قدرة الدولة على سداد التزاماتها، ومنها فشل في تطوير اسواق التمويل المحلية، وانخفاض معدلات الادخار بشكل مفرط والسياسات الخارجية السيئة.

ثالثاً- أهمية الدراسة : تبرز أهمية نجاح الاقتصاد التركي خلال الاعوام الستة عشر الاخيرة التي أدار فيها حزب العدالة والتنمية البلاد منها الاستقرار السياسي والاصلاحات الاقتصادية وجلب الاستثمارات الخارجية.

رابعاً - أهداف البحث : يسعى حكومة أردوغان لأن تكون تركيا دول مجموعة العشرين، صاحبة اقوى اقتصاد حول العالم، وأن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢ تريليون بحلول عام ٢٠٢٣.

خامساً- حدود البحث : وهي الدراسة التي تتناول الحدود الجغرافية التركية التي تمتد بين دائرتي عرض (٣٦-٤٢) شمالاً، وخطي طول (٢٦-٤٤) شرقاً ودول الجوار الاقليمي ضمن خريطة المنطقة.

سادساً - منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القائم على اسلوب تحليل طبيعة العلاقات الدولية والاسس التي تشترك بها منطقة الدراسة مع دول الشرق الاوسط.

المبحث الاول

أولاً-الناتج المحلي الإجمالي

هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع او الاقتصاد المحلي، اذ يقتصر على ما ينتجه المجتمع او الاقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للدولة، ولا يشمل ما ينتجه المواطنون في الخارج^(١). ويمثل مجموع قيمة الانتاج من السلع والخدمات مستبعداً قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية وبهذا هو يشمل مجموع القيم المضافة الاجمالية المتحققة في الانشطة الاقتصادية داخل الحدود الاقليمية للبلد وبمساهمة عوامل الانتاج الوطنية وغير الوطنية^(٢). فيما تعرضت الليرة التركية الى هبوط شديد في الفترة الاخيرة، وجاء ذلك الامر جراء توتر العلاقات بين أنقرة وواشنطن، في ظل الخلافات بين

الطرفين حول ادارة عدد من القضايا المحلية والاقليمية، فضلاً عن ضعف الاساسيات الاقتصادية بسبب ارتفاع مستويات الديون الخارجية، واتساع عجز ميزان المدفوعات وشهد الناتج المحلي الاجمالي التركي تطوراً شأنه شأن بقية القطاعات الاقتصادية ، اذ بلغ متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نحو (٥، ٦%) للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٦، وبذلك احتلت تركيا المرتبة الاولى بين معظم دول العالم، فيما كانت اليابان في المرتبة الاخيرة بمتوسط معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ب(٠، ٨) جدول (١)

جدول (١)

متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%) لتركيا بالمقارنة مع بعض الدول ٢٠٠٣-٢٠١٦

٢٠١٦

الدولة	متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%) ٢٠٠٣-٢٠١٦
تركيا	5,6
تشيلي	4,1
سلوفاكيا	4,0
بولندا	3,8
جنوب افريقيا	2,8
جمهورية التشيك	2,7
المكسيك	2,5
البرازيل	2,4
الولايات المتحدة	1,8
سلوفينيا	1,7
المجر	1,7
الاتحاد الاوربي	1,2
اليابان	0,8

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على: معهد الاحصاء التركي ، الاحصائيات الرئيسية، الحسابات القومية ربع السنوية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٧، أنقرة، ٢٠١٧. وبالمقارنة ما بين الناتج المحلي لتركيا ودول الشرق الاوسط خلال عام ٢٠١٣، فإن تركيا بلغ الناتج المحلي الاجمالي فيها (٨٢٠)، واحتلت المرتبة ١٧ عالمياً حسب المؤشر العالمي للناتج المحلي الاجمالي. أما الناتج المحلي وفقاً للأسعار الحالية، بالمليار دولار الأمريكي فإن تركيا قد حققت نجاحاً لافتاً، اذ بعد ان كانت قيمته في سنة (٢٠٠٢) فقط حوالي (٢٣٦ مليار دولار أمريكي) ارتفع بشكل كبير حتى بلغ في سنة (٢٠١٧) لحدود (٨٥١ مليار دولار أمريكي).

أما نصيب الفرد من الدخل فقد تضاعف بحوالي ثلاثة أضعاف ، اذ كان نصيب الفرد بحدود (٣، ٥٨١ دولار أمريكي) في سنة ٢٠٠٢، ليصل الى حدود (١٠، ٥٩٧ دولار أمريكي) في سنة ٢٠١٧. اما نسبة صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي، فإن تركيا قد سجلت طفرة كبيرة فيها وبعد ان كانت فقط صادرات السلع والخدمات تبلغ (٢، ١ %) من اجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٦٠ ارتفعت وبشكل كبير اذ بلغت (٢٤، ٨ %) عام ٢٠١٧ الامر الذي يعكس على التطور الاقتصادي لتركيا وكيفية تعاطيها في تنمية صادراتها من السلع والخدمات المختلفة. (جدول ٢)

جدول (٢)

نسبة صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي (%)

الدولة	1960	2017
تركيا	2,1	24,8
الصين	4,3	19,8
المملكة المتحدة	20,2	30,5
فرنسا	14,4	30,9
الاتحاد الاوربي	19,4	44,6

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٧.

يتضح مما تقدم بأن وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا وفق الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٢ حينها بدأ الاقتصاد التركي بالتحسن السريع ، الامر الذي يعكس مدى استجابة الحكومة في التعامل مع الازمات الاقتصادية وهو ما جعل تركيا دولة متمكنة تأتي في طليعة دول المنطقة من حيث المستوى الاقتصادي الذي انعكس تحسنه على بقية القطاعات الاخرى، الامر الذي جعل انظار صانعي القرار تتجه الى الخارج بعد ان تحقق لديهم الاستقرار الداخلي الامر الذي يشير عليه لزيادة الاستثمار والبحث عن اسواق لمنتجاتها من جهة اخرى تحذوه معظم الدول المتقدمة ذات الاستقرار في البيئة الداخلية، وعلى الرغم من تحسن

الاقتصاد التركي الا ان تركيا لا زالت تعمل على الاستثمار وجذب رؤوس من دول الشرق الاوسط لاسيما من دولة قطر ولذلك فأنها كثيراً ما رغبت في ايجاد احلاف اقتصادية مع دول المنطقة بغية تطوير صناعاتها وتجارتها مع هذه الدول .

ثانياً -التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على انها تهتم بدراسة الصفقات التجارية الاقتصادية الخارجية عبر الحدود الوطنية ، كما ينصب مفهوم التجارة الخارجية على معاملات التجارة الخارجية في صورها الثلاث (السلع، الافراد، رؤوس الاموال) والتي تنشأ سواء بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية لدول مختلفة، كما ان المعاملات التجارية كانت تحدث ما بين الدول لها صفتان الاولى صغر حجم الصفقات التجارية والثانية اقتصر التعامل على السلع(البضائع) دون الخدمات أو تدفق رؤوس الاموال وبعدها أطلق على هذا التعامل بالتجارة الخارجية لتمييز عن التجارة المحلية(الداخلية) (iii).

ومن الجدول (٣) يتضح أن الصادرات التركية أخذت بالارتفاع فبعد ان كانت بحدود (٢٧، ٧مليار دولار) في عام ٢٠٠٠ ثم وصلت الى حوالي (١٥٢، ٥مليار دولار) في عام ٢٠١٢ لتصل الى أعلى نسبة لها في عام ٢٠١٧ حينما بلغت (١٥٦، ٩مليار دولار) وهي أعلى نسبة تسجلها صادرات تركيا خلال هذه المدة، اما بخصوص الواردات التركية فهي الاخرى قد أخذت بالارتفاع التدريجي فبعد ان بلغت (٥٤، ٥مليار دولار) في عام ٢٠٠٠ ارتفعت الى (٢٥١، ٦مليار دولار) في عام ٢٠١٣ حتى وصلت الى أعلى نسبة لها في عام ٢٠١٧ اذ بلغت (٢٣٣، ٨مليار دولار)، فيما كان الميزان التجاري لتركيا سلبياً خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٧ لذلك يوصف الميزان التجاري التركي بالسلبى خلال ذات المدة، وبعد ان كان بحدود (٢٦، ٧) في عام ٢٠٠٠ ارتفع ليصل الى حدود (١٠٥، ٩) في عام ٢٠١١ ثم انخفض حتى سجل في سنة ٢٠١٧ حوالي (٧٦، ٩) ، وان الخلل في الميزان التجاري انما يعود لتركيا سلبياً الا بسبب وارداتها من الخارج لا سيما في مجال الطاقة والوقود كون تركيا فقيرة بالنفط والغاز الامر الذي دفعها الى سد حاجتها، من ذلك الى الاعتماد على الدول المصدرة لذلك في طليعتها ايران وروسيا الاتحادية وما توجه تركيا لعقد تحالفات مع دول الشرق الاوسط كدولة قطر واقليم كردستان الغنية بهذه المورد المهم الا لغرض سد حاجتها، في الوقت ذاته جعلها هذا الامر تقع تحت تأثير تقلبات السوق، وما هدف تركيا من نشوء احلاف اقتصادية مع دول الشرق الاوسط الا بهدف تحسين اقتصادها وبناء حلف اقتصادي تتولى مركز السيطرة والقيادة فيه.

جدول (٣)

الصادرات والواردات التركية في المدة ٢٠٠٠-٢٠١٧/مليار دولار

العام	صادرات	واردات	الاجمالي	الميزان التجاري (-)	نسبة الصادرات للواردات
-------	--------	--------	----------	---------------------	------------------------

٥١،٠	٢٦،٧	٨٢،٢	٥٤،٥	٢٧،٧	٢٠٠٠
٦٤،٨	٣٤،٣	١٦٠،٧	٩٧،٥	٦٣،٢	٢٠٠٤
٦٣،١	٦٢،٧	٢٧٧،٣	١٧٠	١٠٧،٣	٢٠٠٧
٦١،٤	٧١،٦	٢٩٩،٤	١٨٥،٥	١١٣،٩	٢٠١٠
٥٦	١٠٥،٩	٢٧٥،٧	٢٤٠،٨	١٣٤،٩	٢٠١١
٦٤،٥	٨٤	٢٨٩	٢٣٦،٥	١٥٢،٥	٢٠١٢
٦٠،٣	٩٩،٨	٤٠٣،٤	٢٥١،٦	١٥١،٨	٢٠١٣
٦٥،١	٨٤،٥	٣٩٩،٧	٢٤٢،١	١٥٧،٦	٢٠١٤
٦٩،٤	٦٣،٣	٣٥١	٢٠٧،٢	١٤٣،٨	٢٠١٥
٧١،٨	٥٦	٣٤١،١	١٩٨،٦	١٤٢،٥	٢٠١٦
٦٧،١	٧٦،٩	٣٩٠،٧	٢٣٣،٨	١٥٦،٩	٢٠١٧

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على معهد الاحصاء التركي ، الاحصائيات الرئيسية، التجارة الخارجية، بيانات الصادرات والواردات التركيه والميزان التجاري ، أنقرة، ٢٠١٧.

فيما تعرضت تركيا لخسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي شهدت ثورات ما يسمى بثورات الربيع العربي، فصادرات تركيا خلال الاشهر الثلاثة الاولى من عام ٢٠١١ وبداية ٢٠١٢، تراجع بنسبة ٢٤% لكل من مصر واليمن، و ٢٠% لتونس، و ٤٣% لليبيا، وتوقفها بشكل كبير مع سوريا، فضلاً عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في تلك البلدان، اسهمت تلك الاحداث التي شهدتها دول (الربيع العربي) في تراجع اجمالي صادرات تركيا اليها بنسبة ١٣%، ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن ٥٦، ٤٨% من اجمالي الصادرات الخارجية التركية في عام ٢٠١٠، تراجع هذه النسبة الى ٥٤، ٧٤% نتيجة تداعيات (الربيع العربي)، ووفقاً لإحصاءات مجلس المصدرين الاتراك، فإنه خلال عام ٢٠١٠ تم تصدير منتجات تركية الى مصر بقيمة ملياري و ٣٢٣ مليون دولار والى سوريا بقيمة مليار و ٨٥٢ مليون دولار والى ليبيا بقيمة ملياري و ٧ مليون دولار والى تونس بقيمة ٧٥١ مليون دولار والى اليمن بقيمة ٣٣٨ مليون دولار^(iv)

المبحث الثاني

القطاعات الاقتصادية الاساسية المساهمة بالنواتج المحلي الاجمالي

أولاً-الزراعة

تعد الزراعة من اوسع الحرف انتشاراً على سطح الارض وأكثرها اهمية للمجتمعات البشرية وحتى الصناعية منها فهي تقدم العديد من الخامات الصناعية كالقطن والكتان والمطاط وقصب السكر، بالإضافة الى المحاصيل الغذائية التي يحتاج اليها الانسان كالقمح والارز والذرة والشعير ومن هنا كان الارتباط القوي بين المناطق الصناعية والنطاقات الزراعية وخاصة القريبة منها داخل الدولة الواحدة وأيضاً العلاقات التجارية المتبادلة بين الدول الصناعية والزراعية في العالم، حيث تعد حركو التجارة الدولية للمحاصيل الغذائية وخاصة الحبوب والخامات الزراعية وفي مقدمتها القطن والمطاط من أهم عناصر التجارة الدولية وعلى ذلك فالزراعة تهدف أساساً مهما تعددت أنماطها في الاقاليم الزراعية المختلفة الى توفير المحاصيل الغذائية او انتاج الخامات الزراعية للصناعات المتعددة^(٧).

ان متطلبات الانسان الضرورية هي(المأكل والملبس والمأوى) بالإضافة الى الكثير من المنتجات الاخرى النافعة له جميعها تعتمد بدرجة كبيرة على النبات، فعلى سبيل المثال يتطلب الانسان أكل اللحوم وهذه تعتمد على الاعلاف، ويتطلب الكساء وهذا بدوره يعتمد على النبات الى حد كبير، سواء بطريق مبار كالجوت والكتان، او بشكل غير مباشر كالصوف والقطن، ومثل ذلك الغذاء والمأوى، وعلى الرغم من زيادة اهمية التعدين أو الصناعة أو الصيد في بعض الدول، الا ان الزراعة والانتفاع بالنبات تبقى في غاية الاهمية، فهي تساهم بدرجة كبيرة في الانتاج العالمي والدخل القومي للدول، بل تعد مصدراً أساسياً للدخل القومي في بعض الدول^(٧).

ساهمت الزراعة في عقد الثمانينات بنحو ٢٥% من الناتج المحلي الاجمالي التركي، وهبطت هذه النسبة الى ٢٠% خلال عام ١٩٨٥، وتراوحت بين ١٤% و ١٧% فيما بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٠، واستمر هذا الهبوط منذ عام ٢٠٠٠، على ان نصيب الزراعة في الاقتصاد التركي ما زال كبيراً حيث بلغ نحو ١١% خلال عام ٢٠٠٤ مقارنة بنسبة تراوحت بين ٤ و ٥% في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي انضمت الى الاتحاد الاوربي خلال نفس العام^(٧).

تبلغ مساحة تركيا (٧٦٩ ، ٤٥٢) الف كيلو متر مربع، وتصل نسبة الاراضي الزراعية من هذه المساحة ٥٠%، وهو ما يساعد على احتياجات تركيا من المنتجات الزراعية والغذاء بشكل كبير، وبخاصة في ظل توافر المياه العذبة من خلال الامطار التي تستمر لفترة طويلة خلال العام، ولذلك يحقق القطاع الزراعي والصناعات الغذائية صادرات بنحو ١٦، ٤ مليار دولار في ٢٠١٧ اي نسبة ٠، ١٥ من مجمل الصادرات

لعام ٢٠١٧ . وحقق القطاع فائضاً تجارياً بنحو ٢، ٤ مليار دولار، ومفاد ذلك ان تركيا توفر غذائها بشكل يضمن لها عدم الاعتماد على الخارج^(viii).

ومن الجدول (٤) فان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (%) قد تباينت خلال المدة ٢٠١٧-٢٠٠٠، ف سجلت سنة ٢٠٠٠ أعلى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة بلغت (١١، ٣%)، فيما سجلت سنة ٢٠١٦ أدنى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة بلغت (٦، ١%) وما انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الا لتفوق نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والخدمات عليه لاسيما وان تركيا تعد دولة صناعية متقدمة اليوم لا سيما في مجال الصناعات الغذائية المعلبة فضلاً عن المفروشات والاجهزة الكهربائية، في حين سجلت سنة ٢٠١٧ ما نسبته (٦، ٧٠%) من مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الا ان تركيا تعمل على ان تكون دولة متقدمة في المجال الزراعي لا سيما وان ظروف الدولة ملائمة لذلك فهي غنية بالموارد المائية العذبة حيث التساقط المطري الوفير والترب الخصبة ، فضلاً عن كون مناخ تركيا يعد مناخاً ملائماً لمعظم المنتجات الزراعية ، في الوقت الذي تمثل فيه تركيا وعلى الرغم من نسبة مساهمة قطاعها الزراعي بشكل ضئيل في الناتج المحلي الاجمالي الا انها تمثل سوقاً أمام معظم دول الشرق الاوسط في مقدمتها العراق وسوريا ، وفي ضوء ذلك فأن تركيا ترغب اليوم في عقد الاحلاف الاقتصادية مع دول الشرق الاوسط رغبة منها في انعاش اقتصادها وايصاله الى مرحلة الرخاء من خلال زيادة حجم الطلب من دول الشرق الاوسط على المنتجات الزراعية التركية بشتى السبل.

جدول (٤)

النسبة المئوية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لتركيا للمدة من ٢٠١٧-٢٠٠٠

السنة	نسبة المساهمة %
2000	11,3
2007	8,5
2011	9
2012	8,8
2013	8,3
2014	8
2015	8,6
2016	6,1

6,70	2017
------	------

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على :

١. المنظمة الدولية لمجموعة البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، بيانات تركيا، ٢٠١٦ للمزيد: <http://databank.albankaldwali.org>.

٢. معهد الاحصاء التركي، البيانات الرئيسية، بيانات البلدان تبعاً للنتائج المحلي الاجمالي، أنقرة، ٢٠١٧.

ثانياً-الصناعة

نعني بالصناعة ذلك النشاط البشري الذي يؤدي الى انتاج مواد جديدة من مواد أولية مختلفة، ويعبر عنها أيضاً بالعمليات التي يقوم بها الانسان مستخدماً نوعاً من الآلات والاجهزة ومعتمداً على نوع من الطاقة أو الوقود، لإنتاج مواد جديدة تستجيب لمتطلبات الانسان بشكل افضل من المواد الاولى التي (ix).

ويعد النشاط الصناعي أحد النشاطات الاقتصادية ذات الاهمية الكبيرة بل وحتى يمكن عده بمثابة القاعدة الاساس التي تعتمد عليها بقية النشاطات الاقتصادية الاخرى في سبيل تحقيق التقدم والتطور، لا سيما وان هذا النشاط هو المعني بأفراد النشاط الاقتصادي بأساليب ووسائل الانتاج بالشكل الذي يضمن تشييد قاعدة اقتصادية لها القدرة في زيادة الدخل القومي، ومن هنا جاءت اهمية هذا النشاط بالنسبة للقطاعات الاخرى سواء الاقتصادية منها ام الاجتماعية والعلمية خاصة وان تلك النشاطات الاخرى تعتمد على النشاط الصناعي في تجهيزها بالمعدات والآلات التي تحتاجها.

ومن الجدول (٥) فأن نسبة مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي سجلت نسباً متباينة فبلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي لعام ١٩٩٠ بنسبة (٣٢، ٢%)، فيما اخذت نسبة مساهمة هذا القطاع بالانخفاض في السنوات التالية بالتدريج، فسجلت سنة ٢٠٠٠ ما نسبته (٢٧، ٧%)، ثم سنة ٢٠٠٩ باقل نسبة (٢٥، ٣%)، في حين سجلت سنة ٢٠١٧ ما نسبته ٢٨، ١% وهي نسبة جيدة نوعاً ما في الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة بنسب مشاركة القطاع الزراعي، وعلى الرغم من تدني نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الا ان هذا لا يعني عدم اهميته، اذ تولي تركيا اهتماماً كبيراً بهذا القطاع لا سيما وان تركيا بلد زاخر بالخامات التي تعتمد عليها معظم الصناعات سواء الصناعات الحديدية ام القطنية والصوفية وما الى ذلك، الامر الذي جعلها دولة صناعية متطورة ومزودة لدول الشرق الاوسط بمعظم السلع والآلات الكثيرة الطلب وفي ظل حاجة دول الشرق الاوسط لمثل هكذا صناعات فأن تركيا قد عملت كثيراً على ان تكون حلف اقتصادي يشمل هذه الدول.

لاسيما وان هذه الدول في الوقت الذي تكون فيه مستهلكة للصناعات التركية فأن هذه الدول نفسها هي مصدر الطاقة لمعظم الصناعات وعلى اساس ذلك فان تقرب تركيا من هذه الدول سيعني لها امرين الاول هو

تصريف منتجاتها في اسواق هذه الدول، وثانيا هو الاستفادة من مصادر الطاقة التي تمتلكها هذه الدول ممثلة بالنفط الخام والغاز الطبيعي لا سيما وان تركيا كما ذكرنا سابقاً تعد دولة تفتقر لمثل هذه الطاقة.

جدول (٥)

نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لتركيا للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧

النسبة %	العام
32,2	1990
27,7	2000
25,3	2009
26,4	2010
27,5	2011
26,7	2012
26,6	2013
27,1	2014
26,5	2015
28,1	2017

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على :

١. المنظمة الدولية لمجموعة البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، بيانات تركيا، ٢٠١٦ للمزيد: <http://databank.albankaldwali.org>.
٢. معهد الاحصاء التركي، البيانات الرئيسية، بيانات البلدان تبعاً للناتج المحلي الاجمالي، أنقرة، ٢٠١٧.

جدول (٦)

أعلى ١٠ مجموعات إنتاجية في مجال التصدير في عام ٢٠١٧

التسلسل	المجموعات الانتاجية	مليار دولار امريكي	الحصة في اجمالي الصادرات (%)
1	المركبات بخلاف المعدات الدارجة للسكك الحديدية او الترام، او اجزاء منها	23.9	15.3
2	الغلايات والماكينات والاجهزة الميكانيكية، او اجزاء منها	13.8	8.8
3	الاحجار الكريمة والمعادن النفيسة واللائى او قطع منها	10.8	6.9
4	البضائع المنسوجة او البضائع المصنوعة من الكروشيه او قطع منها	8.8	5.6
5	الحديد والصلب	8.2	5.2
6	الآلات والمعدات الكهربائية او اجزاء منها	8.0	5.2
7	البضائع غير المنسوجة او البضائع غير المصنوعة من الكروشيه او قطع منها	5.9	3.8
8	معدات الحديد والصلب	5.5	3.6
9	البلاستيك او قطع منه	5.4	3.5
10	الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجاتها المشتقة من التقطير	4.3	2.8

المصدر: المعهد التركي للإحصاء، البيانات الرئيسية، بيانات التجارة الخارجية، أنقرة، ٢٠١٧.

ثالثاً-السياحة

تعد السياحة احد اهم القطاعات الاقتصادية التي تمثل احد مدخلات الناتج المحلي الاجمالي للدولة، فالدولة التي تزخر بالأماكن الطبيعية والمنشأة الترفيهية والمواقع الاثرية الجيدة تعطي اضافة ورغبة لدى الشعوب للتوجه نحو زيارة هذه الاماكن سواء للترفيه ام للاستجمام والمواقع الاثرية على حد سواء، ولهذا تعمل الكثير من الدول المتقدمة على تنشيط هذا القطاع والوصول الى طليعة الدول السياحية لرفع قيمة الدخل من العملة الاجنبية للحفاظ على استقرار اقتصادها في المستويين الاقليمي والدولي.

وتولي معظم دول العالم اهتماما كبيرا بالسياحة بوصفها مصدراً مهما من مصادر الدخل وعاملاً لتحسين ميزان مدفوعاتها ، من خلال زيادة تدفق العملات الاجنبية وتعمل السياحة على فتح الطريق امام القطاع الخاص للاستثمار وتوفير فرص عمل لعدد كبير من العمال وتقشح المجال امام ظهور مهن جديدة ولا تقتصر اهمية السياحة على ذلك بل هي ظاهرة دولية يمكن من خلالها الحكم على تقدم العلاقات بين الدول على المستويات كافة، فهي تنمي ظاهرة التسامح واشاعة السلام والتحرر من التعصب مما يترك اثرا عن طبيعة العلاقات بين الدول^(٧). ومن خلال الجدول (٧) يتضح ان تركيا ارتفعت فيها اعداد الواصلين لأغراض السياحة للمدة من ١٩٩٥-٢٠١٧، أذ سجلت سنة ١٩٩٥ ما يقارب (٧، ٠٨٣، ٠٠٠ سائح)، ثم ارتفع هذا العدد ليبلغ حوالي (٢٨، ٦٣٢، ٢٠٤ سائح) سنة ٢٠١٠، ثم وصلت ذروتها عام ٢٠١٤ اذ بلغ اعداد الواصلين حوالي (٤١، ٢٦٣، ٦٧٠ سائح)، فيما انخفض العدد الى (٢٥، ٤١٠، ٠٣٤١) سائح سنة ٢٠١٦ نتيجة التدخلات التركية في شؤون دول الجوار فضلاً عن عدم الاستقرار في البلاد التي اعقبت الانقلاب ٢٠١٦ مما انعكس على تواصل اعداد السائحين وما اتبعه من فوضى امنية في البلاد الامر الذي حجم من اعداد الزائرين لتركيا ثم عاودت العدد بالارتفاع وبشكل لافت خلال سنة ٢٠١٧ حينما بلغ (٣٢، ٤١٠، ٠٣٤ سائح).

جدول (٧)

اعداد السائحين لتركيا خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٧

السنة	اعداد السائحين
1995	7,083,000
2000	8,000,000
2005	21,200,000
2010	28,632,204
2011	31,456,076
2012	31,785,780
2013	39,724,912
2014	41,263,670

36,244,632	2015
25,352,213	2016
32,410,034	2017

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على: معهد الاحصاء التركي، البيانات الرئيسية، بيانات السياحة التركية، أنقرة، ٢٠١٧.

اضافه وقد عمل قطاع السياحة على استمرارية التواصل ما بين تركيا وبقية دول العالم بالاعتماد على التخطيط السياحي الناجح من قبل الحكومة التركية واستغلالها الامثل للموارد السياحية ومقوماتها وعوامل الجذب السياحي، فضلاً عما يوفره هذا القطاع من فرص للعمل (xi).

اما بخصوص جنسية الواصلين من الدول الى تركيا كسائحين فيظهر ان روسيا الاتحادية جاءت في طليعة تلك الدول اذ بلغ اعداد السياح الروس الوافدين لتركيا خلال عام ٢٠١٥ حوالي (٣، ٦٤٩، ٠٠٣) ثم انخفضت هذه النسبة خلال عام ٢٠١٦ وبلغت (٨٦٦، ٢٥٦) لتعود وترتفع هذه النسبة خلال عام ٢٠١٧ اذ بلغت (٤٣٨، ٧١٥، ٤)، وفي المرتبة الثانية جاءت المانيا الاتحادية اذ بلغ اعداد السائحين الالمان خلال عام ٢٠١٥ حوالي (٥، ٥٨٠، ٧٩٢) ثم انخفضت هذه النسبة لتبلغ في عام ٢٠١٦ حوالي (٣، ٨٩٠، ٠٧٤) فيما بلغت خلال عام ٢٠١٧ فقط حوالي (٣، ٥٨٤، ٦٥٣)، لتأتي ايران في المرتبة الثالثة حينما بلغ اعداد سائحيها الى تركيا في عام ٢٠١٥ حوالي (١، ٧٠٠، ٣٨٥) لتتخف هذه النسبة وتبلغ في عام ٢٠١٦ حوالي (١، ٦٦٥، ١٦٠) ثم تقفز اعداد السياح الايرانيين خلال عام ٢٠١٧ الى (٢، ٥٠١، ٩٤٨). وجاءت جورجيا في المرتبة الرابعة لأعداد السياح القاصدين لتركيا اذ سجل عام ٢٠١٥ حوالي (١، ٩١١، ٨٣٢) وارتفعت الاعداد خلال عام ٢٠١٦ لتبلغ (٢، ٢٠٦، ٢٦٦) ثم تواصل الارتفاع في اعداد السائحين الجورج الى تركيا خلال عام ٢٠١٧ حينما بلغت اعدادهم (٢، ٤٣٨، ٧٣٠). أما بلغاريا فجاءت في المرتبة الخامسة اذ بلغ عدد سائحيها خلال عام ٢٠١٥ حوالي (١، ٨٢١، ٤٨٠) ثم انخفضت اعداد السياح البلغاريين الى تركيا في عام ٢٠١٦ اذ بلغت اعدادهم (١، ٦٩٠، ٧٦٦).

ثم تعاود الارتفاع في الاعداد ليبلغ في عام ٢٠١٧ حوالي (١، ٨٥٢، ٨٦٧). وجاءت المملكة المتحدة في المرتبة السادسة لأعداد السائحين القاصدين لتركيا اذ بلغت اعدادهم خلال عام ٢٠١٥ حوالي (٢، ٥١٢، ١٣٩) ثم انخفضت اعدادهم خلال عام ٢٠١٦ حينما بلغت (١، ٧١١، ٤٨١) وتواصل الانخفاض ليبلغ في عام ٢٠١٧ ما يقارب (١، ٦٥٨، ٧١٥). فيما جاءت اوكرانيا في المرتبة السابعة لأعداد السياح القاصدين لتركيا اذ بلغت اعدادهم في عام ٢٠١٥ حوالي (١، ٧٠٦، ٥٥١) ثم ارتفعت الاعداد خلال عام ٢٠١٦ بشكل لافت حينما بلغت (١، ٠٤٥، ٠٤٣) وتواصل الارتفاع في اعداد السياح الأوكرانيين الى تركيا حينما بلغت اعدادهم عام ٢٠١٧ حوالي (١، ٢٨٤، ٧٣٥). واحتل العراق المرتبة الثامنة في اعداد السائحين القاصدين لتركيا اذ بلغت اعدادهم خلال عام ٢٠١٥ ما يقارب (١، ٠٩٤، ١٤٤) ثم ارتفعت الاعداد خلال عام ٢٠١٦ اذ بلغت (١، ٤٢٠، ٤٢٠).

٨٣١) لتقفز بعدها حتى تسجل ما يقارب (٨٩٦، ٨٧٦) خلال عام ٢٠١٧. واحتلت هولندا المرتبة التاسعة حينما بلغ عدد سائحيها الى تركيا خلال عام ٢٠١٥ حوالي (١، ٢٣٢، ٤٧٨) لتتخلف اعدادهم خلال عام ٢٠١٦ حينما بلغت (٩٠٦، ٣٣٦) وتواصل الانخفاض في اعداد السياح الهولنديين القاصدين لتركيا اذ سجل عام ٢٠١٧ فقط ما يقارب (٧٩٩، ٠٠٦). في حين احتلت اذربيجان المرتبة العاشرة والاخيرة في اعداد السائحين القاصدين لتركيا اذ بلغت اعدادهم خلال عام ٢٠١٥ (٦٠٢، ٤٨٨) ثم ارتفعت اعدادهم وبشكل طفيف خلال عام ٢٠١٦ حينما بلغت (٦٠٦، ٢٢٣) فضلاً عن دول اخرى لتقفز بعدها اعداد السائحين الازربيجان الى تركيا لتسجل ما يقارب (٧٦٥، ٥١٤) خلال عام ٢٠١٧.

يتضح ان اعداد الواصلين من السواح لأغراض السياحة الى تركيا مرتفعة فقط سجلت سنة ١٩٩٥ ما يقارب (٧، ٠٨٣، ٠٠٠) سائح ثم ارتفع هذا العدد الى (٨٢، ٦٣٢، ٢١٢) سائح. ثم وصلت ذروتها سنة ٢٠١٤ اذ تبلغ (٤١، ٢٦٣، ٦٧٠) سائح ثم اخفض العدد الى (٢٥، ٤١٠، ٠٣٤) سائح سنة ٢٠١٦ نتيجة الظروف التي انتجتها التدخلات التركية في شؤون دول الجوار فضلاً عن عدم الاستقرار في البلاد التي اعقبت انقلاب ٢٠١٦ مما انعكس ثم ان اعداد السائحين عاودت الارتفاع سنة ٢٠١٧ ليبلغ نحو (٠٣٢، ٤١٠، ٠٣٤).

وفي مجال إيرادات القطاع السياحي فقد تباينت الإيرادات خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠١٧، اذ سجلت سنة ٢٠١٤ أعلى قيمة بلغت (٣٤، ٣ مليار دولار)، فيما سجلت سنة ٢٠١٦ أدنى قيمة بلغت (٢٢، ١ مليار دولار)، ويعزى هذا التباين في قيمة الإيرادات السياحية الى تفاوت اعداد السائحين الاجانب الى تركيا بحسب الظروف الامنية التي عاشتها تركيا وما رافقها من تداعيات سياسية واقتصادية (جدول ٨)

جدول (٨)

إيراد القطاع السياحي للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٧ (مليار دولار)

السنة	الإيراد
2009	25
2010	25
2011	28,1
2012	29
2013	32,3
2014	34,3
2015	31,4
2016	22,1
2017	26

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على : معهد الاحصاء التركي، الاحصاءات الرئيسية، التعليم والثقافة والرياضة والسياحة، بيانات السياحة، أنقرة، ٢٠١٧.

وبخصوص نسبة مساهمة قطاع السياحة بالناتج المحلي الاجمالي لتركيا للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٦، فقد كانت أعلى نسبة مساهمة خلال عام ٢٠٠٩ بواقع (٦٥، ٦%)، فيما سجلت أدنى نسبة مساهمة خلال عام ٢٠١١ بواقع (٦٣، ٥%)، في حين سجلت سنة ٢٠١٦ ما نسبته (٦٥، ٢%) من اجمالي الناتج المحلي، هذا التفاوت في نسبة المساهمة لقطاع السياحة في الناتج المحلي يعود الى التفاوت في اعداد السائحين الى تركيا، كونهم يمثلون الدخل المباشر.

وفي ضوء ما سبق فإن تركيا تولي اهتماما بقطاع السياحة لكونه يعد احد مفاتيح تدفق العملات الاجنبية اليها، لا سيما وان تركيا اليوم اصبحت دولة جاذبة للسياح من جميع بقاع الارض لما تحتويه من مظاهر طبيعية جميلة ومنشآت عمرانية تتقدمها بنية تحتية جيدة مثلت تسهيلات كمركية وبيئية جاذبة للاستثمار اذ شكلت مربع ارتكاز لتسيد تركيا في الجانب السياحي بين دول المنطقة، وعلى الرغم من تأثر السياحة بالظروف الداخلية التي قد تعاني منها الدولة من اضطرابات امنية وغيرها الا ان ذلك التأثير سرعان ما يضمحل في ظل وجود حكومة قوية تمتلك اساليب عديدة في التعامل مع هكذا ظروف، وعلى ذلك فإن أعداد السائحين في تركيا اليوم يشكل خط دعم اساس للاقتصاد التركي كعائدات لميزانية الدولة الاتحادية الامر الذي أدى الى ان تكون تركيا في طليعة دول المنطقة في المجال السياحي، فضلاً عن ذلك فإن تسنمها لهذه المرتبة قد جعل منها قوة اقتصادية مؤثرة في المنطقة في عديد المجالات.

رابعاً-النفط والغاز الطبيعي

يشكل العامل الاقتصادي أحد عناصر الجذب الرئيسة للدور التركي تجاه الشرق الاوسط وذلك لعدة أسباب من أهمها أن تركيا على الرغم من قوتها الاقتصادية وإمكاناتها الزراعية والصناعية إلا إنها تفتقر لأهم الموارد الطبيعية مثل الطاقة بينما يعد الشرق الاوسط اقليماً نفطياً بشكل عام من حيث توزيع المصادر الاقتصادية على المستوى العالمي^(xii).

واذا نظرنا الى موقع تركيا في الشرق الاوسط من حيث توزيع الموارد الاقتصادية نجده يقع جغرافياً ضمن اقليم نفطي بشكل عام، وخطوط أنابيب الطاقة المارة عبر تركيا تعد بمثابة المفتاح للأهمية الجيوسياسية لتركيا، اذ يشكل الشرق الاوسط بما يمتلكه من احتياطات الطاقة عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لعاملين أساسيين هما: تعاظم قدرات الاقتصاد التركي، وطموح تركيا لكي تصبح محوراً لعبور الطاقة من الشرق الاوسط الى أوروبا بما يعزز وضعيتها الاستراتيجية، وطبقاً لإحصاءات الطاقة العالمية يحتوي الشرق الاوسط احتياطاً ثابتاً للنفط بلغ (٨٧٩ مليار برميل) عام ٢٠١٣، بما نسبته (٥٢%) من اجمالي الاحتياطي العالمي^(xiii).

وتستورد تركيا أكثر من ٩٠% من احتياجاتها النفطية وبما قيمته ٢٠ مليار دولار سنوياً، هذا في الوقت الذي تحتوي فيه منطقة الخليج العربي على ٦٥% من احتياطي النفط العالمي، و٣٨، ٨% من الاحتياطي العالمي للغاز، وتعاني دول الخليج من أزمة المياه النقي تساهم تركيا في حلها من خلال مشروع (أنابيب السلام)، الذي يؤمن أربعة ملايين متر مكعب من المياه يومياً لدول مجلس التعاون الخليجي، كما ازداد الطلب التركي على النفط والغاز لدفع النمو الاقتصادي المتعثر في البلاد، وبخاصة في ظل تراجع التوقعات من نفط بحر قزوين، وبالمقابل أهمية الشرق الاوسط والخليج العربي خاصة، وعلى الجانب الخليجي فثمة عوامل يختلط فيها الاقتصاد بالسياسة دفعت مجلس التعاون الخليجي نحو تركيا لعل ابرزها: عودة رؤوس الاموال الخليجية الى المنطقة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، فضلاً عن أن الفوائض النفطية التي جنتها دول الخليج من ارتفاع أسعار النفط قد فرضت البحث عن فرص استثمارية في المنطقة، خاصة وان تركيا تكسب أهمية بسبب إمكانياتها الاقتصادية، مما شجع على زيادة توجهات الاتراك نحو المملكة العربية السعودية (xiv).

وتعتمد تركيا التي تحتل المرتبة الاولى من حيث الطلب على الطاقة بين دول (منظمة التعاون والتنمية) (*) على وارداتها من النفط والغاز والطبيعي من روسيا الاتحادية وايران، اذ تستورد من روسيا الاتحادية نحو ٥٠% من حاجاتها من الغاز ونحو ١٢% من وارداتها النفطية، ويشكل النفط الايراني ٤٤% من النفط المستورد بتركيا، كما ان واردات الغاز الايراني تمثل ١٩% من واردات تركيا، فضلاً عن أذربيجان والعراق وقطر، لأن موارد الطاقة المحلية بتركيا لا تمثل سوى ٢٦% من اجمالي الطلب (xv).

ومن يظهر ان تركيا فقيرة لمصادر الطاقة، فعلى الرغم من الارقام التي سجلها مجموع الطاقة المنتجة خلال السنوات من ١٩٨١-١٩٩٦ وبالشكل المطرد للزيادة، الا ان ذلك لا يعني غنى هذه الدولة بمصادر الطاقة التي تعد المحرك الاساس لقيام الصناعات في الدولة، لا سيما وان القطاع الصناعي يعد من ركائز الدخل القومي الاجمالي لاقتصاد تركيا، الامر الذي جعلها تتجه نحو البلدان الغنية بالنفط والطاقة لاسيما العراق ودول الخليج العربي التي تضم اكبر احتياطي للنفط والغاز الطبيعي في العالم.

ونتيجة فقر تركيا بالموارد النفطية عملت الى استيراد النفط، اذ احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى بواقع (٥، ٥ مليون/طن)، فيما جاءت ايران في المرتبة الثانية بواقع (٤، ٢ مليون/طن)، فيما احتل العراق المرتبة الثالثة بواقع (٣، ٦ مليون/طن)، لتأتي ليبيا في المرتبة الرابعة بواقع (٣، ٥ مليون/طن).

أما بالنسبة لأعلى كمية مستوردة من النفط من قبل تركيا فقد سجلت في سنة (٢٠١٧) اذ بلغت (٢٥٧٦٦٥٤٩ طن)، فيما سجلت أدنى كمية مستوردة من النفط في عام (٢٠١٣) حينما بلغت (١٨٥٥٤١٤٧ طن). (جدول ٩).

* منظمة الهدف منها في الميدان الاقتصادي مساعدة اعضائها بغية تحقيق نمو اقتصادي طويل الاجل وتحسين مستوى المعيشة وهذه المنظمة مقرها باريس، للمزيد: <https://www.diplomatie.gouv>

كما ويتضح ان روسيا الاتحادية من اكبر مصدريين الغاز الطبيعي الى تركيا فهي تؤمن لتركيا ما يقدر ب(٥٢%) من اجمالي استيراد الغاز الطبيعي، فيما تحتل ايران المرتبة الثانية بنسبة(١٧%) من اجمالي استيراد الغاز الطبيعي الى تركيا، فيما احتلت الجزائر المرتبة الثالثة بنسبة(١٠,٥%)، و اذربيجان المرتبة الرابعة بنسبة(٩,٨%)، وجاءت قطر في المرتبة الخامسة، أما بقية الدول فتشكل ما نسبته(٥%) من اجمالي استيرادات الغاز الطبيعي في تركيا.(جدول ٩ - ١٠)

جدول(٩)

استيراد تركيا من النفط خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٨)

السنة	الكمية المستوردة بالطن
٢٠١١	١٨٠٤٩١٦٣
٢٠١٢	١٩٤٧٩٢٣٨
٢٠١٣	١٨٥٥٤١٤٧
٢٠١٤	١٧٤٨١٤٨١
٢٠١٥	٢٥٠٦٥٩٧٧
٢٠١٦	٢٤٩٥٧٣٨٨
٢٠١٧	٢٥٧٦٦٥٤٩
٢٠١٨	٢٠٩٧٠٦٦٩

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات معهد الاحصاء التركي، بيانات احصاءات التجارة الخارجية، الواردات السنوية حسب مجموعات الدول، أنقرة، ٢٠١٨.

جدول(١٠)

واردات تركيا من الغاز الطبيعي للفترة بين مارس ٢٠١٧ ومارس ٢٠١٨ حسب البلدان

الدولة	2017	%	2018	%

أذربيجان	500	9,8	591	12,5
الجزائر	533	10,5	389,6	8,2
إيران	877	17,2	739	15,6
قطر	0	0	365,6	7,7
نيجيريا	213	4,2	190,9	4
النرويج	193	3,8	0	0
روسيا الاتحادية	2660,6	52,3	2448,9	51,83

المصدر: Doğal Gaz Piyasası Sektör , T.C. Enerji Piyasası Düzenleme Kurumu
Raporu , Ankara , Mars 2018 , p.7

وفي ضوء ما تقدم فإن تركيا ولحاجتها الماسة لمصادر الطاقة التي تفتقر لها وجهت انظارها نحو دول الشرق الاوسط الغنية بالنفط ومشتقاته، لاسيما اقطار الخليج العربي ذات الاحتياطي الكبير في النفط والغاز، ولذلك فتركيا عملت على توطيد علاقاتها مع هذه الدول بغية توفير ما يلزمها من مصادر الطاقة لإدامة صناعاتها، في الوقت الذي قدمت فيه تركيا بعض التسهيلات لهذه الدول فيما يخص مد أنابيب النفط والغاز عبرها نحو دول اوربا، فضلاً عن الدور الذي تسعى اليه تركيا في مجال توفير المياه لدول الخليج العربي من خلال مشروع (أنابيب السلام)، الذي يمكن ان يحسن صورة تركيا لدى دول الخليج العربي.

خامساً : موارد الثروة المعدنية

ان معطيات القوة المتغيرة لبلد ما، هي العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها، وتعد كل من الموارد الاقتصادية للدولة وبنيتها التحتية والتكنولوجية، والتراكم العسكري لديها، عناصر متغيرة في معادلة بناء القوة للدولة، ويؤدي استخدام هذه العناصر المتغيرة بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية الى ازدياد ثقل الدولة في توازنات القوى الدولية، وبالمقابل فإن الدول التي لا تستطيع اعادة بناء تلك العناصر بشكل منظم وفعال ينتابها ضعف في قوتها المؤثرة على علاقاتها الدولية^(xvi).

وللعامل الاقتصادي دوراً مهماً في تحديد السياسة الخارجية لأية دولة سلباً او ايجاباً ، فوجود الموارد الطبيعية الأولية وتوظيفها بشكل صحيح يقود الى سياسة خارجية واستراتيجية ناجحة، وعلى العكس ان اقتصاد الدولة لهذه الموارد سيمضي الى سلبية في الاداء الخارجي هذا من جهة ومن جهة اخرى اذ انطلقنا من حقيقة ان ما من دولة في عالم اليوم قادرة على ان تعيش بمعزل عن الاعتمادية المتبادلة ومن ضمنها الدول العظمى، وتمتلك تركيا موارد طبيعية هائلة فألى جانب الفحم والحديد الخام والنحاس والزنابق والذهب ، فهي دولة غنية بالموارد المائية السطحية والجوفية حتى انها توصف بدولة ذات تخمة مائية^(xvii). وان وجود تلك الثروات تمنح

الدولة القدرة على توظيفها في مجالات تزيد من قوتها، ونتيجة للتوظيف السليم ومنهج الإصلاح الاقتصادي الذي ادخله حزب العدالة والتنمية، فإن الاقتصاد التركي انتقل من مرحلة الانهيار مع بداية عام ٢٠٠٢ الى مرحلة أصبح فيها يحتل المرتبة ١٦ عالمياً وهو مرشح لان يدخل قائمة العشرة الاوائل خلال السنوات القليلة المقبلة، علما ان تركيا دولة غير منتجة للنفط وبشكل الاخير عبئ كبيراً عليها لا سيما في ظل الارتفاع المستمر لأسعاره في الفترة الماضية، اذ بلغ حجم وارداتها النفطية حوالي ٢٠ مليار دولار وهو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام ٢٠٠٦^(xviii).

وتأتي تركيا في طلائع الدول المنتجة والمصدرة للكروم. ويتفاوت الإنتاج حسب الطلب في الأسواق العالمية. ونظراً لارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة فقد وصل الإنتاج إلى مستوى ١-٥ مليون طن/ سنوياً. ويوجد في تركيا احتياطي يبلغ ٢٦ مليون طن من معدن الكروم من صنف Cr_3O_2 . حيث تتركز أغنى رواسبه في (جولمان) جنوب شرقي تركيا وبالقرب من الاسكندرونه وفي المنطقة المحيطة باسكي شهر، وفي شمال غرب الأناضول. وبالقرب من أنطاكية في الجنوب، وهو أهم معدن في الصادرات التركية^(xix).

كما وتمتلك تركيا ٧٢% من مخزون العالم من معدن البورون حيث يبلغ احتياطها ٣ مليارات و ٦٦ مليون طن (٢٤,٤-٣٥% B_3O_2). وتتمحور حقول البورون في مناطق كستلك، باليكسير - بيغاديج، كوتاهيا - أمت واسكي شهر - قيرقا، ويستخرج منها حوالي ٣ ملايين طن من معدن البور توفينان كل عام. وتم خلال عام ٢٠٠٨ تصدير ما قيمته ٥١٨,٥٣ مليون دولار أمريكي من مادة البور ومنتجاته، ٣٣٢,٢ مليون دولار أمريكي منها من كيماويات البورون، و ٦٧,٢ مليون دولار أمريكي منها من البور المكثف و ١١٩,١ مليون دولار أمريكي منها يعود للخردوات المطحونة^(xx).

ويعد النحاس من بين المعادن المهمة التي تنتجها تركيا وتوجد خاماته في منطقة ماديدي غرب ديار بكر، وفي منطقة بور شكا المطلة على البحر الأسود قرب الحدود الروسية^(xxi). وقد بلغ انتاج تركيا من النحاس نحو ٥٧ ألف طن. كما ويعد البوكسيت احد المعادن المهمة التي تنتجها تركيا، ويمد البوكسايت مصنع الألمنيوم في (سيد شهر) الذي شيد بمعونة السوفيت وبلغ أنتاج تركيا من البوكسيت (٣٦٥٠٠٠) طن. اما الفحم وهو احد أهم معادن الطاقة التي تنتجها تركيا، وقد بلغ انتاجها نحو ١,٦٣ مليون طن من الفحم الحجري و الكنايت ويستخرج الفحم من منطقة (زونجولداك) على ساحل البحر الأسود، وهو من النوع الجيد الذي يصلح لاستخلاص فحم الكوك الذي يستخدم في صناعة الصلب، كما يوجد الفحم في غرب ووسط هضبة الأناضول وحول أنقرة وكوتا هيا.

أما الخارصين والرصاص فان مخزون تركيا من الرصاص المعدني ٨٦٠ ألف طن ومن الخارصين ٢,٣ مليون طن. وتوجد نسبة ٣٥% من مخزون الخارصين في حقل ريزة - جاي ايلي. وتستهلك تركيا سنوياً ٦٠ ألف طن من معدن الخارصين، و ٣٥ ألف طن من معدن الرصاص، فيما يبلغ احتياطي تركيا من الذهب الصالح للصياغة ٣٦٨ طن، يتوزع في ٩ مواقع متباينة. ومنجم الذهب الوحيد المخصص للاستهلاك حالياً هو حقل إزمير - برغاما - اواجيك. هناك في تركيا أيضاً مخزون كامن من الذهب ملائم للصياغة موزع على

العديد من الحقول ذات الكثافة والكمية المنخفضة. وبناءً على ذلك فإن إجمالي احتياطي الذهب ومحتويات مصادر المعدن في تركيا هو ٥١٢ طن، من ناحية أخرى يجري استيراد ٢٠٠ طن مرخص من الذهب سنوياً، وبعد صياغته داخل البلاد يصدر معظمه على شكل مصوغات إلى الخارج، وهي في طريقها لاحتلال مركز الصدارة في مجال صياغة الذهب^(xxii).

كما ويبدو ان التطور الاقتصادي عزز من صورة تركيا في ما عرف باسم الدولة النموذج امام دول الشرق الاوسط، وساهم في توجيه الحكومة لصنع سياسة خارجية نشطة في المجال الاقتصادي كمدخل للعودة الى الشرق الاوسط، وهذا ما دعا له احمد داود اوغلو وزير الخارجية السابق من خلال نظريته التي تسترشد بها حكومة حزب العدالة والتنمية لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية، والتي من خلالها طرح مبدأ الترابط الاقتصادي المتبادل الذي من شأنه ان يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة حيث تؤمن تركيا بان التكامل الاقتصادي يعد ركيزة اساسية وشرطاً لإحلال السلام في المنطقة^(xxiii).

وأخيراً يمكن القول بان النظام الاقتصادي في تركيا يقوم على فلسفة تكوين مؤسسات تعكس هذا النظام وتحافظ على بقاءه، وعليه فان البناء الايجابي يؤدي الى خلق سياق تنموي ايجابي، وسياسة حكومية مستقرة بالإمكان الاعتماد عليها، وسياق التنمية الايجابي هذا هو من سيقود الى زيادة وتشجيع لفرص الاستثمار في الدولة ، فضلاً عن تراكم لرؤوس الاموال، الامر الذي ينتهي ببناء هيكل اقتصادي رصين وزيادة في الانتاجية وتحسين دخل الفرد، وما هدف تركيا من استغلال مواردها كون اغلب دولها كانت من اضطراب سياسي بالشكل الامثل الا لبناء هيكل اقتصادي يضعها على رأس الهرم الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط كون ان اغلب دوله عانت من اضطراب سياسي بالشكل الذي يمنحها الافضلية في تصريف وتسويق المنتجات.

الاستنتاجات :

- ١- لقد اظهرت الدراسة ان موقع تركيا وطبيعتها المتنوعة ومساحتها الشاسعة جعل منها بلدا غنيا بالموارد الطبيعية، باستثناء افتقارها الى كميات معتبرة من النفط والغاز الطبيعي، مما جعله تعود الى منطقة الشرق الاوسط في اطار تحقيق مصالحها الاستراتيجية من اجل تلبية حاجياتها من الطاقة من اكثر من مصدر ، والسعي الى ان تصبح الباب المفتوح لتسويق مصادر الطاقة الى الاسواق العالمية وتحويلها الى ممر امن للطاقة باتجاه الغرب .تمثل المنطقة العربية ومنطقة الهلال الخصيب بما تحويه من ثروات هائلة وقرب جغرافي وشراكة حضارية وتاريخية مع تركيا أحد أهم الميادين لبدء تركيا بتنفيذ فكرتها العثمانية الجديدة.
- ٢- إن تركيا تتنطلق من رغبتها في التعاون وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الأقطار العربية والشرق أوسطية بسبب الحاجة إلى تمويل مشاريعها التنموية وتطوير نموها الاقتصادي .

التوصيات :

- ١- من الضروري الالتفات الى ان عنصر القوة الاله في القرن الحادي والعشرين هو العنصر الاقتصادي واهمها مصادر الطاقة النفط والغاز الطبيعي التي يمكن لصنع القرار ادارتها بالصورة الامثل لتطوير الانشطة الاقتصادية الاخرى ورفع المستوى الاقتصادي للمجتمع ،وتشكل اداة سياسية توفر وتتيح امكانية المناورة السياسية واتخاذ المواقف السياسية الاقوى .
- ٢- العمل على قيام دول منطقة المشرق العربي الغنية منها بتوسيع مجالات التعاون ولا سيما بين الدول النفطية ومع الدول غير النفطية منها لضمان قيام تعاون في مجال أسعار النفط والغاز، تعد هذه المنطقة من اغني مناطق العالم بالثروة النفطية، وقد برز هذا التعاون من خلال انشاء أنابيب لنقل النفط بين العراق والأردن.
- ٣- ضرورة بناء اتفاقيات تكامل اقتصادي يكون محورها العراق وتركيا وما يعزز ذلك المصادر الطبيعية التي تعد اهم ادوات التكامل التجاري الاستراتيجي ويشكل النفط والغاز والمياه العمود الفقري لها مما يجعل حساباتها الاقتصادية مفتوحة على جميع الخيارات المستقبلية لتشكيل ابعاد استراتيجية وسياسية واقتصادية يحسب حسابها.

الهوامش

- (ⁱ) مهند عبد الملك سلمان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي: دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير، ٢٠١٦، ص ٥.
- (ⁱⁱ) كريم مهدي الحسنوي، مبادئ علم الاقتصاد، المكتبة القانونية، ٢٠٠٧، ص ١٨٨.
- (ⁱⁱⁱ) فارس كريم بريهي، ميس عبد الامير كشيش، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤) دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٣، العدد ١٠١، ٢٠١٧، ص ٣٢٠.
- (^{iv}) اياد عبد الكريم مجيد، الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية(تركيا) انموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٦، ٢٠١٣ ص ٩-١٠.
- (^v) محمد خميس الزوكة، الجغرافية الزراعية، ط الاولى، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٠.
- (^{vi}) علي احمد هارون، جغرافية الزراعة، ط الاولى، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص ٤٠.
- (^{vii}) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، المجلس التنفيذي- الدورة ٨٨، روما، ١٣-١٤ سبتمبر/ايلول، ٢٠٠٦، ص ٢.
- (^{viii}) معهد الاحصاء التركي، البيانات الرئيسية، الزراعة، بيانات الانشطة الاستثمارية المتاحة في تركيا، أنقرة، ٢٠١٧.
- (^{ix}) محمد أزهر السماك، عباس علي التميمي، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ١٩.
- (^x) عبيد سرور العتيبي، السياحة والترويج في دولة الكويت دراسة جغرافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد ١٠٧، ٢٠٠٤، ص ١٦٣-١٦٤.
- (^{xi}) ينظر: فؤاد بن غضبان، الجغرافيا السياحية، الطبعة العربية، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ١٨٤.
- (^{xii}) مي سامي المرشد، مصدر سابق، ص ١٢٦.
- (^{xiii}) عبد الامير عباس عبد الحياي، وحيد انعام الكاكائي، مصدر سابق، ص ٢١.
- (^{xiv}) خالد كمال هنية ، السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية ٢٠٠٢-٢٠١٥، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، ٢٠١٥، ص ١٠٧-١٠٨.
- (^{xv}) <https://www.turkpress.com>
- (^{xvi}) احمد داود أوغلو، مصدر سابق، ص ٤٣.
- (^{xvii}) فراس محمد الياس، مصدر سابق، ص ٩٠.
- (^{xviii}) مجموعة باحثين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سابق، ص ٢١.
- (^{xix}) رؤوف رستم حمادي الراجحي، مصدر سابق، ص ٧٧.
- (^{xx}) رؤوف رستم حمادي الراجحي، مصدر سابق، ص ٧٧.
- (^{xxi}) علي احمد هارون، مصدر سابق، ص ٤٦٣.
- (^{xxii}) رؤوف رستم حمادي الراجحي، مصدر سابق، ص ٨٠.
- (^{xxiii}) مي سامي رشيد، مصدر سابق، ص ٣٥.

المصادر

أولاً : الكتب

١. علي احمد هارون، جغرافية الزراعة، ط الاولى، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.
٢. فؤاد بن غضبان، الجغرافيا السياحية، الطبعة العربية، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.
٣. كريم مهدي الحسنوي، مبادئ علم الاقتصاد، المكتبة القانونية، ٢٠٠٧.
٤. محمد أزهر السماك، عباس علي التميمي، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧.
٥. محمد خميس الزوكة، الجغرافية الزراعية، ط الاولى، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٠.

ثانياً : الرسائل والاطاريح

١. خالد كمال هنية ، السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية ٢٠٠٢-٢٠١٥، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، ٢٠١٥.

ثالثاً : المجلات

١. اياد عبد الكريم مجيد، الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) انموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٦، ٢٠١٣.
٢. عبيد سرور العتبي، السياحة والترويج في دولة الكويت دراسة جغرافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد ١٠٧، ٢٠٠٤.
٣. فارس كريم بريهي، ميس عبد الامير كشيش، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤) دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٣، العدد ١٠١، ٢٠١٧.

رابعاً : المعاهد والمؤسسات و المجالس

١. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، المجلس التنفيذي- الدورة ٨٨، روما، ١٣-١٤ سبتمبر/ايلول، ٢٠٠٦.
٢. معهد الاحصاء التركي، البيانات الرئيسية، الزراعة، بيانات الانشطة الاستثمارية المتاحة في تركيا، أنقرة، ٢٠١٧.
٣. مهند عبد الملك السلطان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي: دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير، ٢٠١٦.

خامساً : الانترنت

1. <https://www.turkpress.com>